

Distr.: General
16 August 2012

المجلس الاقتصادي والاجتماعي


الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

[بناء على توصية لجنة التنمية الاجتماعية (E/2012/26 و Corr.1)]

٧/٢٠١٢ - تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ١١/٢٠٠٥ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٨/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ١٩/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ المتعلقة بتنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ١٠/٢٠١٠ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ الذي لاحظ فيه المجلس أنه من المفيد أن يتم في الدورة الخمسين للجنة تحديد موضوع دورة الاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤،

١ - يكرر تأكيد أن الممارسة المعمول بها حاليا المتمثلة في مناقشة مسألة رئيسية واحدة على مدى سنتين قد أتاحت للجنة التنمية الاجتماعية بحث المسألة بمزيد من التعمق حيث إنها تتناول أيضا مسائل شاملة متصلة بها ومسائل مستجدة وثيقة الصلة بالموضوع قيد المناقشة؛

٢ - يقرر الإبقاء على عقد دورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تستغرق سنتين؛

٣ - يكرر تأكيد ضرورة مواصلة انتخاب أعضاء مكتب اللجنة لولاية مدتها ستان تتزامن مع دورة الاستعراض وإقرار السياسات؛

٤ - يقرر أن يكون الموضوع ذو الأولوية لدورة الاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ "تمكين الشعوب للقضاء على الفقر وتحقيق التكامل الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل الكريم للجميع"؛



- ٥ - يؤكد أهمية تحديد المواضيع الفرعية للدورة في إطار الموضوع ذي الأولوية من أجل التركيز عليها في المداخلات والمناقشات وأهمية أخذ المسائل الشاملة في الاعتبار في الدورات اللاحقة للجنة؛
- ٦ - يقرر أن تستخدم اللجنة، حسب الاقتضاء، البند المتعلق بالمسائل المستجدة من جدول أعمالها للنظر بشكل أفضل في المسائل وثيقة الصلة بالموضوع المطروحة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك موضوع الاستعراض الوزاري السنوي؛
- ٧ - يدعو جميع الجهات المعنية إلى مواصلة المشاركة في أعمال اللجنة على مستوى رفيع مناسب؛
- ٨ - يقرر أن تبقي اللجنة أساليب عملها قيد الاستعراض، ويطلب إلى الأمين العام أن يوافي اللجنة في دورتها الحادية والخمسين بتقرير عن سبل ووسائل تعزيز عملها، آخذاً في الاعتبار وجهات نظر الدول الأعضاء.

الجلسة العامة ٤٦

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢